



التطورات النقدية والمصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤ م

إعداد
إدارة الأبحاث الاقتصادية
رجب ١٤٣٥ هـ مايو ٢٠١٤ م

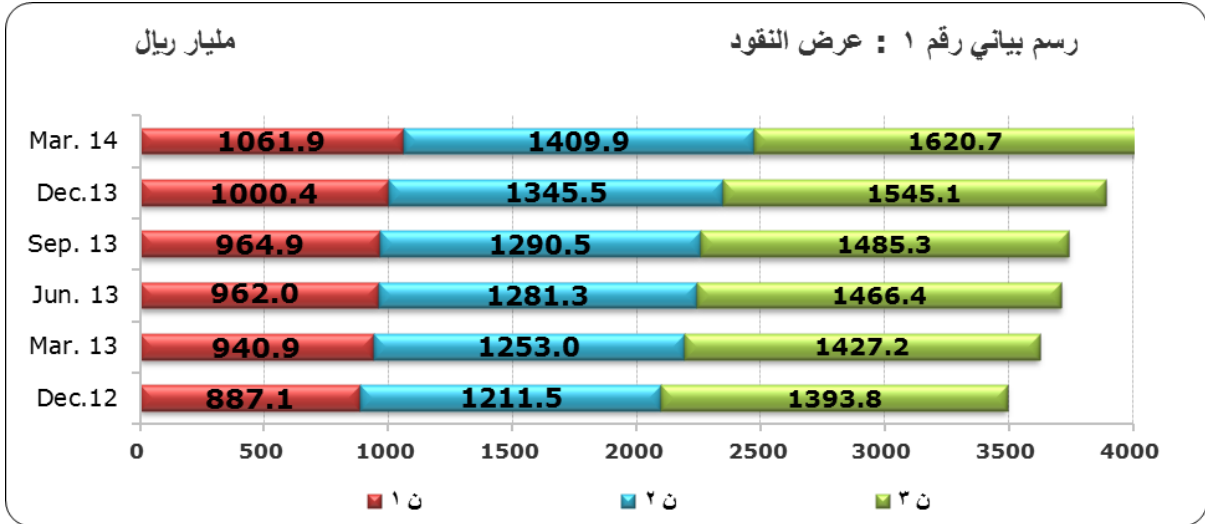
المحتويات

٣	أولاً: التطورات النقدية.....
٣	١-١ عرض النقود.....
٤	٢-١ القاعدة النقدية.....
٤	٣-١ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي.....
٥	٤-١ الأصول الاحتياطية.....
٧	ثانياً: السياسة النقدية.....
٨	ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي.....
٨	١-٣ الودائع المصرفية.....
٩	٢-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية.....
٩	٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية.....
١٠	٤-٣ مطلوبات المصارف من القطاعين العام والخاص.....
١٢	٥-٣ الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية.....
١٣	٦-٣ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي.....
١٤	٧-٣ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية.....
١٥	٨-٣ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية.....
١٦	رابعاً: تطورات التقنية المصرفية.....
١٧	خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية.....
١٨	سادساً: صناديق الاستثمار.....
١٩	سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة.....
٢٠	ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠١٤ م.....
٢١	تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠١٤ م.....

أولاً: التطورات النقدية:

١-١ عرض النقود

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٤,٩ في المئة (٧٥,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٦٢٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٠ في المئة (٥٩,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م نمواً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (١٩٣,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ١).



وبتحليل مكونات عرض النقود (ن٣) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنسبة ٦,١ في المئة (٦١,٤ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٠٦١,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٦٥,٥ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٧ في المئة (٣٥,٦ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٨ في المئة (١٢٠,٩ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٤,٨ في المئة (٦٤,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٠٩,٩ مليار ريال أو ما نسبته ٨٧,٠ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٥٥,٠ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٥ في المئة (١٥٦,٨ مليار ريال).

٢-١ القاعدة النقدية

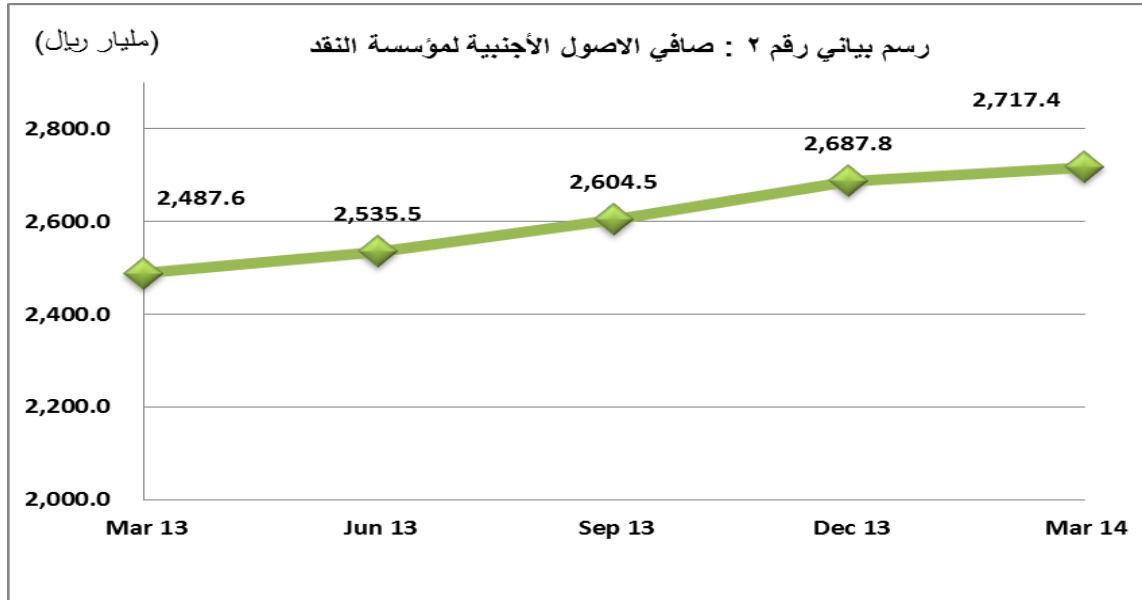
ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١,٦ في المئة (٥,٥ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٩,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٥ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال) في الربع السابق. في حين سجلت بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,١ في المئة (٥٨,٣ مليار ريال).

وبتحليل مكونات القاعدة النقدية يلاحظ أن النقد المتداول خارج المصارف في الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفع بنسبة ٢,٥ في المئة (٣,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٩ في المئة (٤,١ مليار ريال) في الربع السابق. وسجل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٩,٥ في المئة (٢٣,٩ مليار ريال).

وارتفعت ودائع المصارف لدى المؤسسة في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,٣١ مليار ريال) لتبلغ نحو ١٧٧,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٥,٤ في المئة (٣٥,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجلت بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٨,٤ في المئة (٢٧,٦ مليار ريال)، وحقق النقد في الصندوق ارتفاعاً نسبته ٧,٠ في المئة (١,٦ مليار ريال) ليبلغ نحو ٢٤,٨ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٧ في المئة (١,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٧,٧ في المئة (٦,٨ مليار ريال).

٣-١ المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

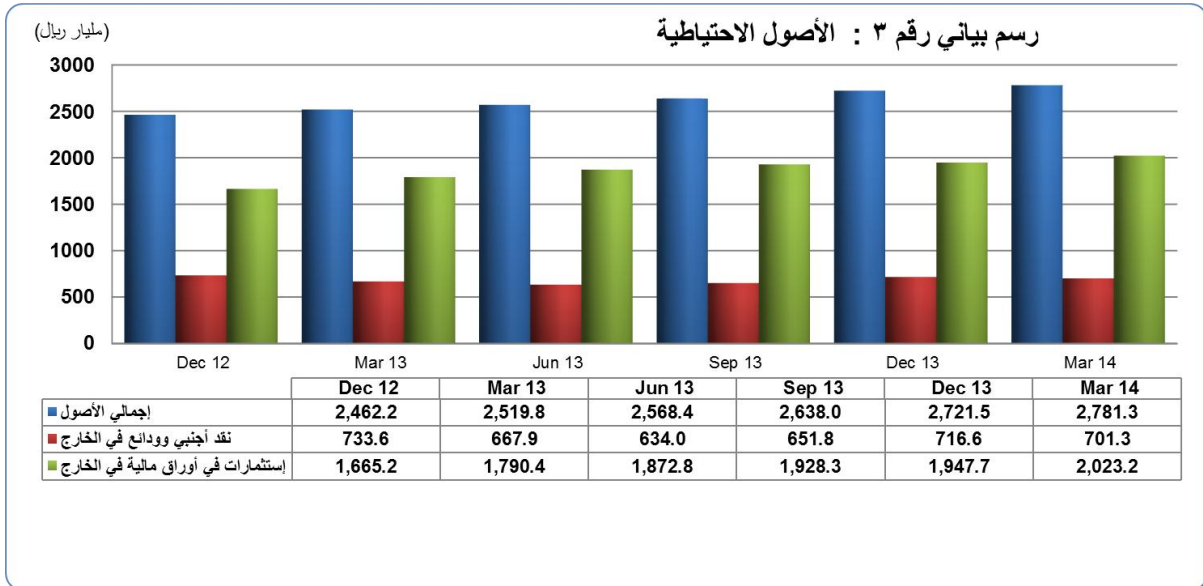
تشير البيانات الأولية للمركز المالي للمؤسسة إلى أن إجمالي الموجودات الأجنبية قد حققت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١,٢ في المئة (٣١,٠ مليار ريال) لتبلغ ٢٧٣١,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٨٤,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩,٤ في المئة (٦٢١,٠ مليار ريال) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م، وسجل صافي الأصول الأجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٢٩,٦ مليار ريال) ليبلغ ٢٧١٧,٤ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٨٣,٢ مليار ريال) في الربع السابق. كما سجل بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩,٢ في المئة (٦١٤,٤ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٢).



وحقق إجمالي الودائع بالعملة المحلية لجهات أجنبية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ١٠,٩ في المئة (٠,٧ مليار ريال) ليبلغ ٧,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٣ في المئة (٠,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٨٨,١ في المئة (٣,٣ مليار ريال) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م

١-٤ الأصول الاحتياطية

سجل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٢,٢ في المئة (٥٩,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢٧٨١,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٢ في المئة (٨٣,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٣٠,٢ في المئة (٦٤٤,٩ مليار ريال) بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م (رسم بياني رقم ٣).



وبتحليل مكونات إجمالي الأصول الاحتياطية للربع الأول من عام ٢٠١٤م مقارنةً بالربع السابق فقد بلغ الوضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ١٨,٩ مليار ريال بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال)، وحققت الودائع في الخارج انخفاضاً نسبته ٢,١ في المئة (١٥,٣ مليار ريال) لتبلغ ٧٠١,٣ مليار ريال، في حين ارتفعت الإستثمارات في أوراق مالية في الخارج بنسبة ٣,٩ في المئة (٧٥,٥ مليار ريال) لتبلغ ٢٠٢٣,٢ مليار ريال. كما ارتفع رصيد حقوق السحب الخاصة بنسبة ٠,٤ في المئة (٠,١ مليار ريال) ليبلغ ٣٦,٣ مليار ريال، واستقر احتياطي الذهب عند ١٦٢٤ مليون ريال.

ثانياً: السياسة النقدية:

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي واستقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي. وقد تبنت المؤسسة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م نفس الإجراءات المتبعة خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م وهي الإبقاء على معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) دون تغيير عند ٢,٠ في المئة، كذلك الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (Reverse Repo Rate) عند ٠,٢٥ في المئة. وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء ١١٩ مليون ريال خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م مقابل ٧٤ مليون ريال في الربع السابق.

وبلغ متوسط اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي للفترة نفسها ٩٣,٧ مليون ريال مقارنة بمتوسط يومي بلغ ٦٥,٥ مليون ريال في الربع السابق. كما أبقى المؤسسة على نسبة الاحتياطي القانوني (Cash Reserve Ratio) على الودائع تحت الطلب عند ٧,٠ في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤,٠ في المئة.

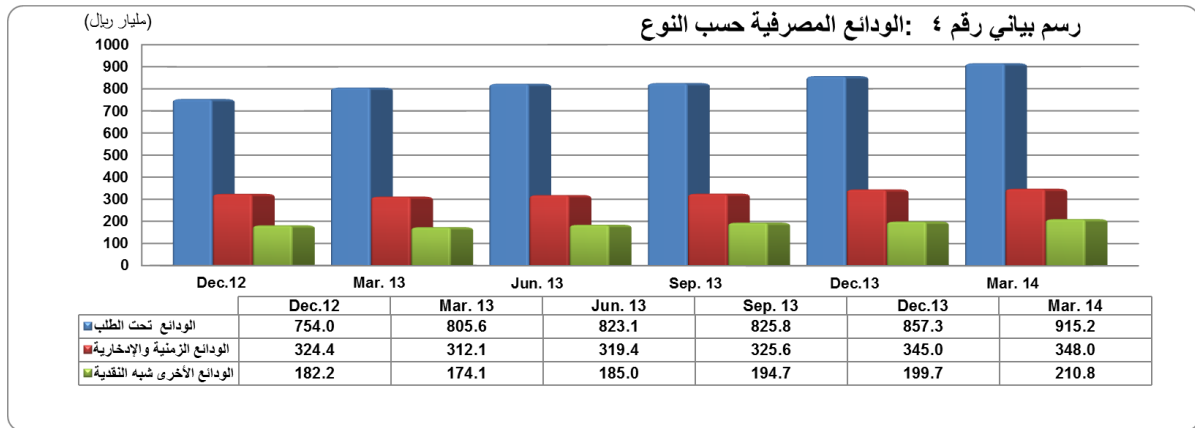
ولتشجيع المصارف المحلية على التوسع في الإقراض، أبقى المؤسسة على احتساب تسعيرة أدونات الخزينة دون تغيير على أساس ٨٠,٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID) وأبقى سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية عند ٩ مليار ريال.

وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م لتبلغ ٠,٩٥ في المئة، وبلغ الفارق بين أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور (لصالح الريال) ٧٢ نقطة أساس في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م مقابل ٦٨ نقطة أساس في نهاية الربع السابق.

ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي:

٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٥,١ في المئة (٧٢,٠ مليار ريال) ليبلغ نحو ١٤٧٤,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,١ في المئة (٥٥,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٤,١ في المئة (١٨٢,١ مليار ريال). في حين بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن ٣) ٩٠,٩ في المئة (رسم بياني رقم ٤).



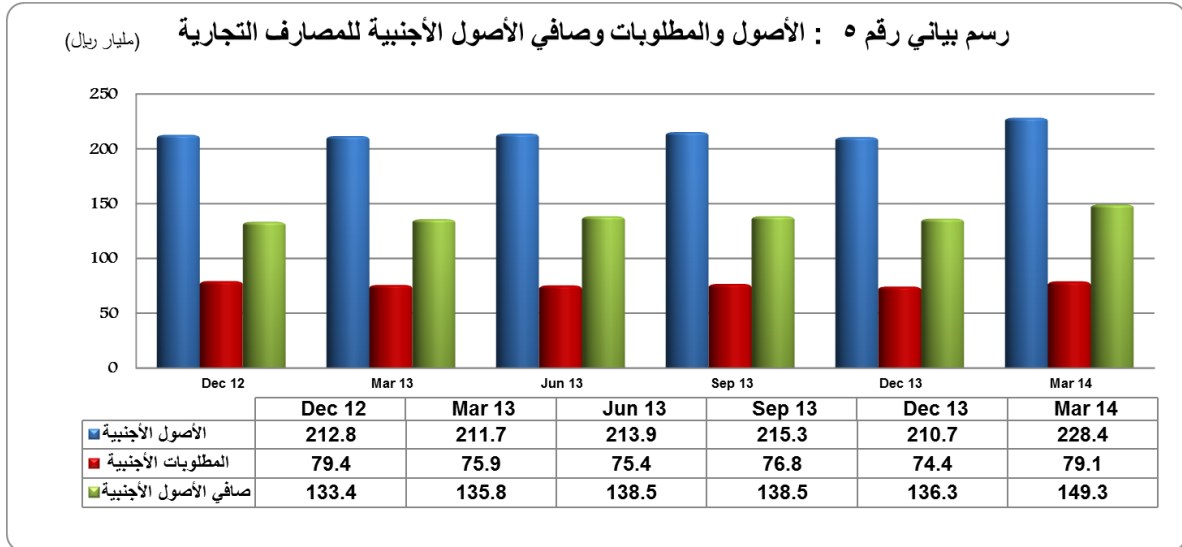
وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة ٦,٨ في المئة (٥٧,٩ مليار ريال) لتبلغ نحو ٩١٥,٢ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٨ في المئة (٣١,٥ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م حققت الودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٦ في المئة (١٠٩,٥ مليار ريال). كما ارتفعت الودائع الزمنية والإدخارية بنسبة ٠,٩ في المئة (٣,٠ مليار ريال) لتبلغ ٣٤٨,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٠ في المئة (١٩,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٥ في المئة (٣٥,٩ مليار ريال). وارتفعت الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٥,٦ في المئة (١١,٢ مليار ريال) لتبلغ ٢١٠,٨ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٥ في المئة (٤,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، كما حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢١,١ في المئة (٣٦,٧ مليار ريال).

٢-٣ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م حوالي ١٩٩٠,٦ مليار ريال بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٩٧,٤ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,١ في المئة (٥٧,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٢,٣ في المئة (٢١٨,٥ مليار ريال).

٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٨,٤ في المئة (١٧,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢٢٨,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢,٢ في المئة (٤,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧,٩ في المئة (١٦,٨ مليار ريال)، مشكلاً ما نسبته ١١,٥ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٥).



سجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٦,٤ في المئة (٤,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٧٩,١ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣,٢ في المئة (٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. كما سجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٤,٣ في المئة (٣,٣ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ٤,٠ في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنة

بما نسبته ٣,٩ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٦ في المئة (١٣,٠ مليار ريال) ليبلغ ١٤٩,٣ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٦ في المئة (٢,٣ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤ متطلبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

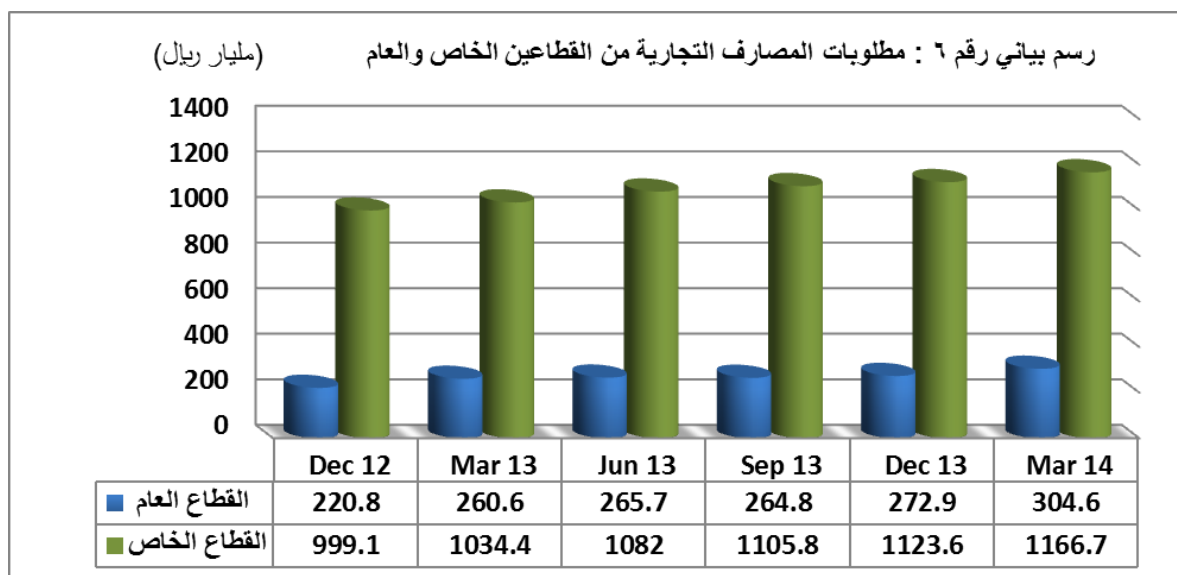
ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,٤ في المئة (٧٥,٥ مليار ريال) لتبلغ ١٤٧٤,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٢٥,٠ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م نسبته ١٣,٧ في المئة (١٧٧,٤ مليار ريال)، وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام ١٠٠,١ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ٩٩,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.

٣-٤-١ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٨ في المئة (٤٣,٠ مليار ريال) لتبلغ نحو ١١٦٦,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٦ في المئة (١٧,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م نسبته ١٢,٨ في المئة (١٣٢,٢ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م نحو ٧٩,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٠,١ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).

٣-٤-٢ مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١١,٦ في المئة (٣١,٧ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٠٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٨,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٩ في المئة (٤٣,٩ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاع العام وشبه العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م حوالي ٢٠,٧ في المئة، مقارنة بنسبة ١٩,٥ في المئة في نهاية الربع السابق (رسم بياني رقم ٦).



وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (للقطاع الخاص والعام) خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعاً طفيفاً نسبته ٠,٠١ في المئة (٠,٠٣ مليار ريال) ليبلغ ٦٠٣,٣ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٨ في المئة (١٦,٦ مليار ريال) في الربع السابق، وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٠,٩ في المئة (١,٩ مليار ريال) ليبلغ ٢١٣,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٣ في المئة (٨,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وارتفع الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ١٢,٨ في المئة (٣٩,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٣٤٤,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٤,٠ في المئة (١٢,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق.

٣-٤-٣ مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٣,٧ في المئة (٤١,١ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١١٦١,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٢ في المئة (١٢,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٩,٤ في المئة (٢٦٤,٠ مليار ريال). وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التمويل بنسبة ١٣,١ في المئة (٣,٧ مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة ٨,٤ في المئة (٣,٢

مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٧,١ في المئة (٩,٩ مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة ٦,١ في المئة (٤,٧ مليار ريال)، ولقطاعات أخرى بنسبة ٥,٥ في المئة (٢٤,٠ مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة ١,٤ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، وللقطاع العام وشبه العام بنسبة ٠,٢ في المئة (٠,١ مليار ريال). وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٣,٩ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٣,٧ في المئة (٠,٤ مليار ريال) ولقطاع الخدمات بنسبة ١,٨ في المئة (١,١ مليار ريال)، ولقطاع التجارة بنسبة ١,١ في المئة (٢,٧ مليار ريال).

٣-٥ الاحتياطات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأسمال واحتياطات المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٤,٤ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) ليلبلغ ٢٥٨,٣ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٥ في المئة في الربع السابق. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م حوالي ١٧,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ١٦,١ في المئة في نهاية الربع السابق، وارتفع معدل نموها السنوي في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٩,٥ في المئة (٤٢,١ مليار ريال). وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الأول من عام ٢٠١٤م حوالي ١٠,٣ مليار ريال مقارنة بنحو ٧,٥ مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته ٣٦,٥ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، وحقت ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٥ في المئة (١,٠ مليار ريال).

وفي نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلبلغ ١٨٣٤ فرعاً بزيادة (٦٦) فرعاً عن الربع السابق.

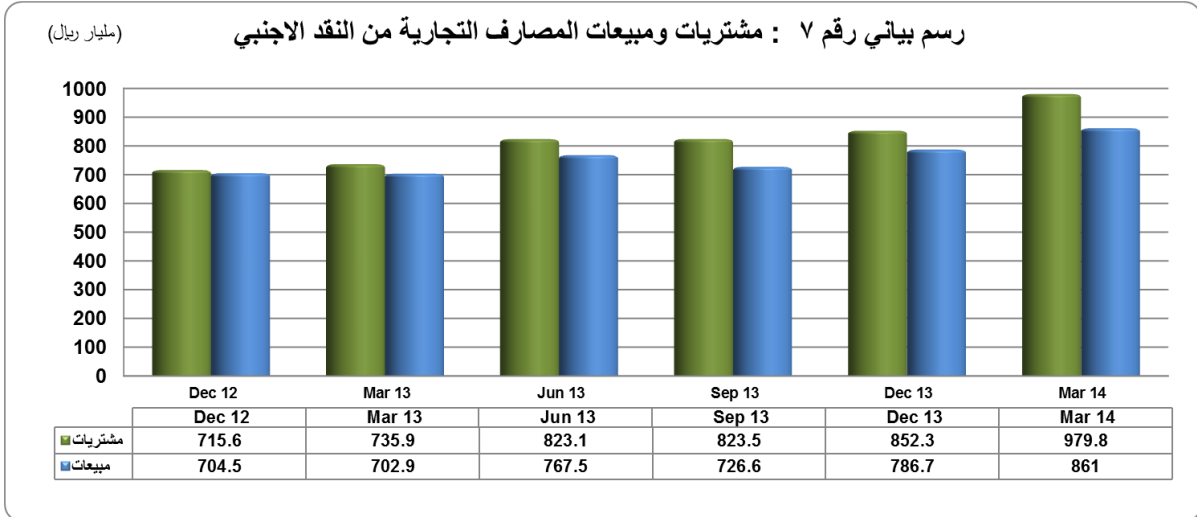
٦-٣ مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

١-٦-٣ مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفع إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١٥,٠ في المئة (١٢٧,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٩٧٩,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٥ في المئة (٢٨,٧ مليار ريال) خلال الربع السابق. في حين سجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٠,٥ في المئة (٩٢,٩ مليار ريال). ويلاحظ ارتفاع المشتريات من المصادر الأخرى بنسبة ١٥٨,٩ في المئة (٤٤,٦ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف المحلية بنسبة ١٥,٣ في المئة (٢٩,٦ مليار ريال)، والمشتريات من مؤسسة النقد بنسبة ١٠,٨ في المئة (١٤,٧ مليار ريال)، والمشتريات من المصارف الخارجية بنسبة ٨,٢ في المئة (٣٤,٢ مليار ريال)، والمشتريات من العملاء بنسبة ٥,٨ في المئة (٤,٥ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

٢-٦-٣ مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

ارتفعت مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٤ في المئة (٧٤,٣ مليار ريال) لتبلغ نحو ٨٦١,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة (٦٠,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م حققت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٦ في المئة (٥٣,٠ مليار ريال)، وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق، فقد ارتفعت مبيعات المصارف من النقد الأجنبي لمؤسسة النقد بنسبة ٣٩٠,١ في المئة (١,٥ مليار ريال)، وارتفعت المبيعات للمصارف داخل المملكة بنسبة ١٠,٧ في المئة (١٩,٦ مليار ريال)، كما ارتفعت المبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة ٩,٤ في المئة (١٠,٥ مليار ريال)، وكذلك المبيعات للمصارف خارج المملكة بنسبة ١٠,٥ في المئة (٣٩,٥ مليار ريال) وفي المقابل انخفضت المبيعات لجهات حكومية بنسبة ٢٥,٠ في المئة (١,٢ مليار ريال)، والمبيعات للسيارة بنسبة ١٥,٧ في المئة (٠,٢ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٧).

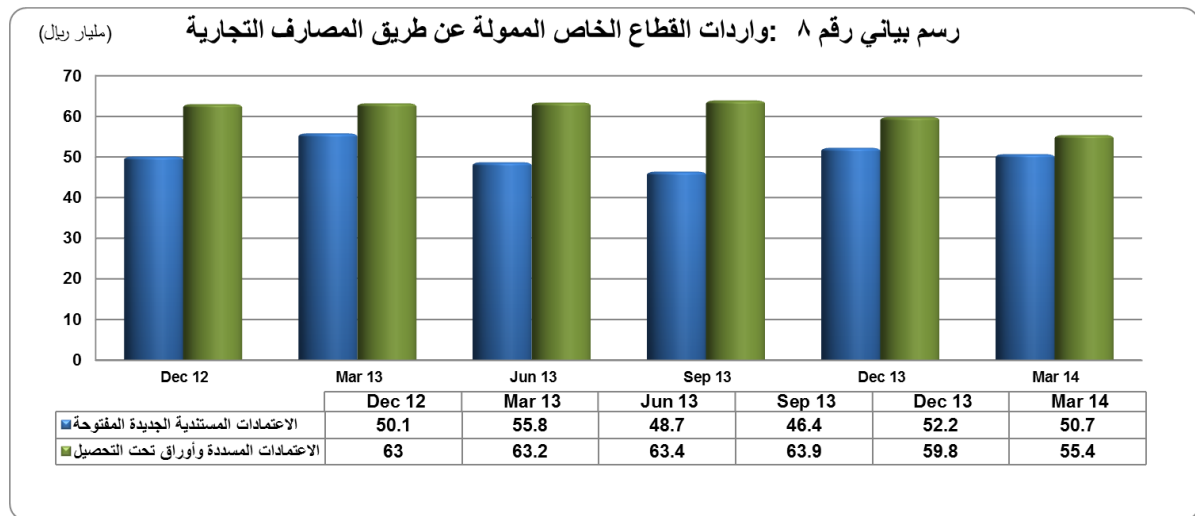


٧-٣ واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل انخفاضاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م نسبته ٧,٤ في المئة (٤,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٥٥,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٥ في المئة (٤,١ مليار ريال) في الربع السابق. وحققت انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٦ في المئة (٧,٢ مليار ريال). وقد ارتفع التمويل لواردات الأجهزة بنسبة ٢٣,٤ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ١٢,٥ في المئة (٠,٦ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ١٤,٣ في المئة (٠,٦ مليار ريال). وفي المقابل انخفض التمويل لواردات السلع الأخرى بنسبة ٩,٠ في المئة (٢,٥ مليار ريال)، ولواردات المواد الغذائية بنسبة ٦,٣ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ٢٠,٥ في المئة (٢,٧ مليار ريال)، ولواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ٢٢,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال).

وبالنسبة لواردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المستندية الجديدة المفتوحة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م، فقد سجل إجمالي تلك الاعتمادات انخفاضاً نسبته ٢,٩ في المئة (١,٥ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٥٠,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٧ في المئة (٥,٩ مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٢ في المئة (٢,٢ مليار ريال). وقد ارتفعت الاعتمادات المستندية لواردات الأجهزة بنسبة ٧٣,٦ في المئة (٠,٩ مليار ريال)، ولواردات مواد البناء بنسبة ٥١,٤ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، ولواردات الآلات بنسبة ٢٤,٨ في المئة (١,٢ مليار ريال)، ولواردات المنسوجات والملبوسات بنسبة ١٧,٩ في المئة (٠,١

مليار ريال). وفي المقابل انخفضت الاعتمادات المستندية لواردات المواد الغذائية بنسبة ١٨,٦ في المئة (١,٠ مليار ريال)، ولواردات السلع الأخرى بنسبة ١٥,٧ في المئة (٣,٧ مليار ريال)، ولواردات السيارات بنسبة ٨,٤ في المئة (١,٠ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٨).

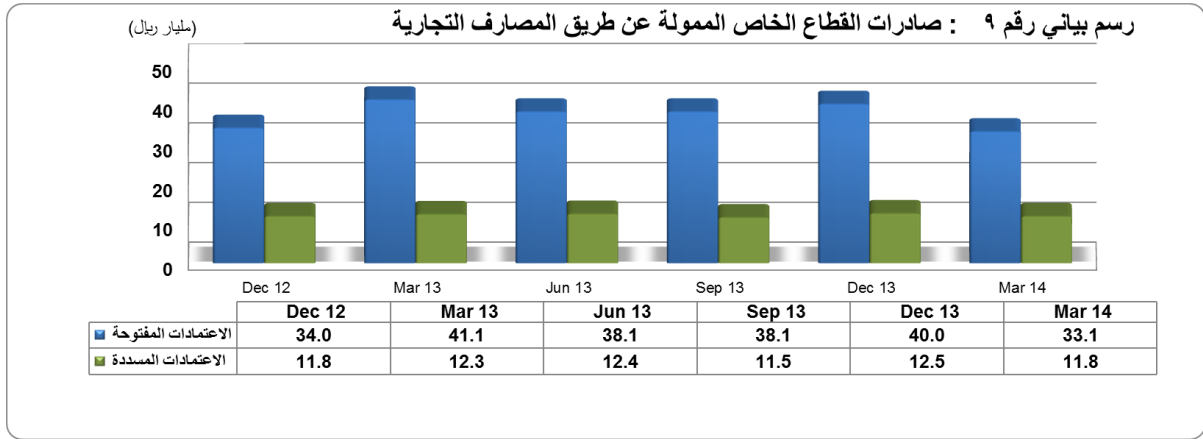


٣-٨ صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية بواسطة الاعتمادات المفتوحة انخفاضاً خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م نسبته ١٧,٣ في المئة (٦,٩ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٣,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,١ في المئة (٢,٠ مليار ريال) في الربع السابق. كما حققت انخفاضاً سنوياً نسبته ٥,١ في المئة (١,٨ مليار ريال). وقد انخفض تمويل كل من صادرات الزراعة والإنتاج الحيواني بنسبة ٩٨,٥ في المئة (٢,٧ مليار ريال)، وتمويل صادرات المنتجات الصناعية الأخرى بنسبة ١١,٦ في المئة (٤,١ مليار ريال)، وتمويل صادرات المواد الكيميائية والبلاستيكية بنسبة ٤,٦ في المئة (٠,٠٨ مليار ريال) (رسم بياني رقم ٩).

وبدراسة التوزيع الجغرافي لاتجاهات الاعتمادات المفتوحة لتمويل الصادرات حسب البلدان المصدر إليها خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م، يلاحظ ارتفاع تمويل الصادرات إلى بلدان أوروبية أخرى بنسبة ٢٣٣,٣ في المئة (١,٣ مليار ريال)، وإلى أمريكا اللاتينية بنسبة ١٠١,٠ في المئة (٠,٤ مليار ريال). في المقابل انخفض تمويل الصادرات إلى دول أمريكا الشمالية بنسبة ٤٧,٣ في المئة (٠,٠٣ مليار ريال)، وإلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٤١,١ في المئة (٧,٠ مليار

ريال)، وإلى دول أوروبا الغربية بنسبة ٣٥,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإلى الدول العربية بنسبة ٨,٤ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وإلى البلدان الأخرى بنسبة ٥,٩ في المئة (١,١ مليار ريال).



رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

١-٤ نظام سريع

تبين الإحصاءات أن مجموع قيمة عمليات نظام سريع في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بلغ ١٥,٥ مليار ريال (أي ٤,١ مليار دولار أمريكي تقريباً)، من خلال ٢,٠ مليون رسالة تحتوي ما مجموعه ١٤,٦ مليون حوالة عبر نظام "سريع"، وبلغ مجموع قيمة المدفوعات المفردة ١٥,١ مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٠,٤ مليار ريال. وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو ١,١ مليار ريال أي بانخفاض نسبته ١,١ في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف ١٤,٣ مليار ريال.

٢-٤ الشبكة السعودية للمدفوعات

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ما يقارب ٣٥١ مليون عملية بإجمالي سحبات نقدية قدرها ١٦٧,٩ مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات الشبكة السعودية. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م نحو ٨٣,٥ مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها ٣٩,١ مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي ١٤٢٥٤ جهازاً بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف

المحلية نحو ١٨,٧ مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م حوالي ١١٣,٣ ألف جهاز.

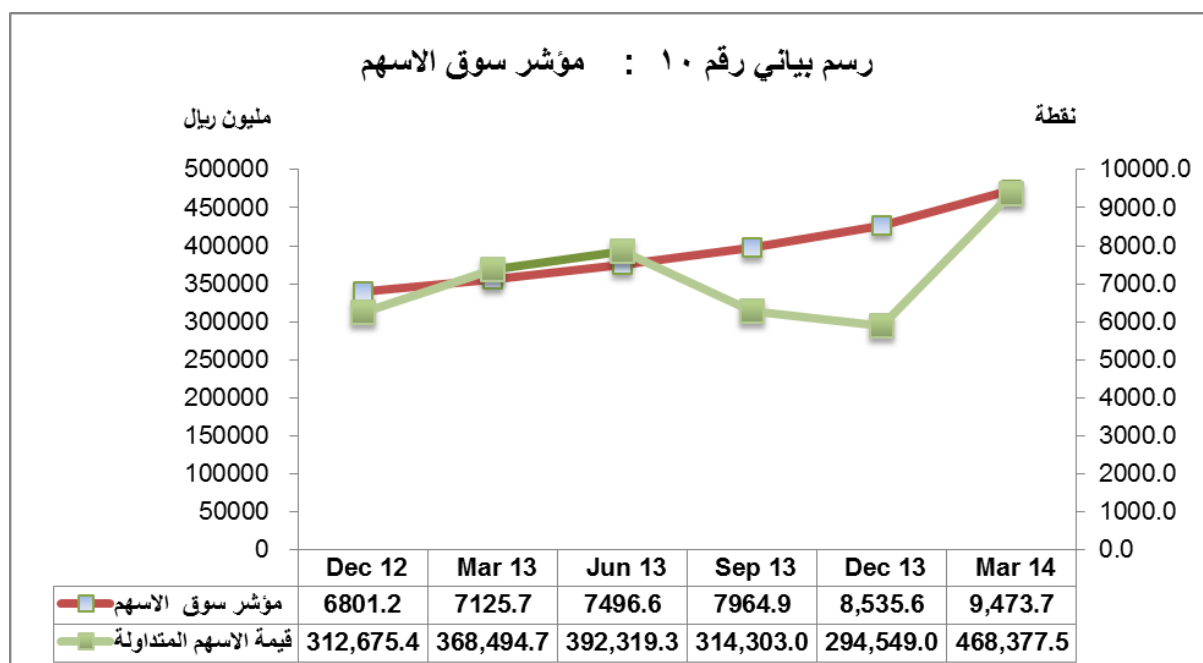
٤-٣ المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام ٢٠١٤م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي ١,٧ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ٢٢٣,١ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو ١,٥ مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت ١٦١,٩ مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات المصدّقة حوالي ٢٠٨,١ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٦١,٢ مليار ريال.

خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

ارتفع المؤشر العام لأسعار الأسهم في نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ١١,٠ في المئة ليبلغ ٩٤٧٣,٧ نقطة، مقارنة بارتفاع نسبته ٧,٢ في المئة في الربع السابق، في حين حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,٩ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥٦,٨ في المئة ليبلغ حوالي ١٧,٢ مليار سهم، مقارنة بانخفاض نسبته ١٢,٠ في المئة في الربع السابق، في حين انخفض عدد الأسهم المتداولة سنوياً بنسبة ٤٥,٧ في المئة. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥٩,٠ في المئة لتبلغ نحو ٤٦٨,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٣ في المئة في الربع السابق، في حين سجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٣١,٦ في المئة.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٩,٨ في المئة لتبلغ ١٩٢٥ مليار ريال مقارنة بالربع السابق الذي ارتفعت فيه بنسبة ١٠,٥ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٥,٠ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م ارتفاعاً نسبته ٤٩,٥ في المئة ليبلغ حوالي ٧,٨ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ١٤,٨ في المئة في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٢,٣ في المئة (رسم بياني رقم ١٠).



المصدر: تداول، وهيئة السوق المالية

سادساً: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٥,١ في المئة (٥,٢ مليار ريال) ليبلغ ١٠٨,٤ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,٢ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٠,١ في المئة (١٨,٢ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ٨,٦ في المئة (٧,١ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٤م ليبلغ ٨٨,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٣ في المئة (٢,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢٤,٠ في المئة (١٧,٢ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته ٨,٦ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع الأول من عام ٢٠١٤م لتبلغ ١٩,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١١,٦ في المئة (٢,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته ٥,٠ في المئة (٠,٩ مليار ريال).

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الأول من عام ٢٠١٤م بنسبة ٠,٧ في المئة (١٦٧٠ مشترك) ليبلغ ٢٥٦,٤ ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته ١,٣ في المئة

(٣٤٣٤ مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضاً سنوياً نسبته ١١,٤ في المئة (٣٢٨٦٣ مشترك)، أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفض بنسبة ١,٧ في المئة (٤ صناديق) ليلبلغ ٢٤٠ صندوقاً في الربع الأول من عام ٢٠١٤م، مقارنة مع ٢٣٦ صندوقاً خلال الربع السابق.

سابعاً: مؤسسات الإقراض المتخصصة:

سجل إجمالي القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً نسبته ١,١ في المئة (٢,٨ مليار ريال) ليلبلغ حوالي ٢٦٨,٥ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٧,٨ مليار ريال) في الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٣م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٣,٠ في المئة (٣٠,٨ مليار ريال).

أما فيما يخص إجمالي الممنوح الفعلي من القروض في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، فقد انخفض بنسبة ١٩,٧ في المئة (٢,٣ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٣,٣ في المئة (١,٨ مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت انخفاضاً سنوياً نسبته ٤٨,٠ في المئة. كما ارتفع إجمالي القروض المسددة لمؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٩٠,٠ في المئة (٣,٦ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٢ في المئة (٠,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعاً سنوياً نسبته ٧٢,٧ في المئة. وانخفض صافي إقراض مؤسسات الإقراض المتخصصة في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٧٧,٤ في المئة (٦,٠ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ١٥,٤ في المئة (١,٤ مليار ريال) في الربع السابق، وحقق انخفاضاً سنوياً نسبته ٨٧,٥ في المئة.

وبتفصيل مؤسسات الإقراض المتخصصة، يلاحظ ارتفاع القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ٤,٦ في المئة (٠,٠٠٩ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ٢٤,٤ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال) في الربع السابق. وفي المقابل انخفضت القروض الممنوحة من البنك السعودي للتسليف والادخار في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١١,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٠,١ في المئة (٠,٠٠١ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت القروض الممنوحة من صندوق التنمية الصناعية السعودي في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٣٢,٧ في المئة (٠,٥ مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٢,٦ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق. وبالنسبة لتسديد مبالغ الإقراض فقد ارتفعت التسديدات للبنك السعودي للتسليف والادخار

بنسبة ٥٥,٩ في المئة (٠,٥ مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته ١٦,٠ في المئة (٠,٢ مليار ريال) في الربع السابق، وارتفعت التسديدات لصندوق التنمية العقارية في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بنسبة ١٥٧,٤ في المئة (٠,٨ مليار ريال)، مقارنة بارتفاع نسبته ١٩,٥ في المئة (٠,٠٩ مليار ريال) في الربع السابق.

ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م

أصدرت مؤسسة النقد العديد من التعاميم للقطاع المصرفي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م أبرزها :

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٣٢٧٢٨ وتاريخ ١٤٣٥/٣/١٣هـ بشأن وثائق مجلس الاستقرار المالي (FSB) : مبادئ لإطار عمل فعال لاستعداد تحمل المخاطر (وثيقة نهائية) وتوجيه التفاعل الإشرافي مع المؤسسات المالية حول ثقافة المخاطر (وثيقة استشارية).
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٣٩٨٢٦ وتاريخ ١٤٣٥/٣/٢٨هـ بشأن وثيقة استشارية للجنة بازل حول تعديلات إطار بازل للتوريق.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٤٦٢٧٧ وتاريخ ١٤٣٥/٤/١١هـ بشأن مشروع إطار عمل ساما الاستشاري بخصوص المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٥٢٥٢٩ وتاريخ ١٤٣٥/٤/٢٤هـ بشأن مشروع الربط الإلكتروني بين البنوك و وزارة التجارة والصناعة كأحد إجراءات تأسيس الشركات المساهمة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٦٩٢٧٦ وتاريخ ١٤٣٥/٥/٣٠هـ بشأن استمرار الحسم الشهري من حسابات مقترض صندوق التنمية العقارية إلى حين انتهاء المديونية او تلقي كتاب من الصندوق بإيقاف الحسم.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٧١٩٥٢٥ وتاريخ ١٤٣٥/٦/٣هـ بشأن تمديد أو مصادرة خطابات الضمان البنكية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٣٥١٠٠٠٠٧٥٨٠٨ وتاريخ ١٤٣٥/٦/١٣هـ بشأن طلبات عدم ممانعة المؤسسة على طرح منتجات بنكية.

تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١/٦ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٣/٥هـ بالموافقة على نظام التأمين ضد التعطل عن العمل.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١/٦ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٣/٥هـ بالموافقة على الدعم السكني من خلال البوابة الإلكترونية لوزارة الإسكان.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١/١٣ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٣/١٢هـ بالموافقة على إلغاء الترخيص بتأسيس شركة الاتصالات الضوئية الموافق عليه بمرسوم ملكي رقم م/٤ وتاريخ ١٤٣٥/٢/٢٩هـ.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٢٤ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٤/٢٤هـ بالموافقة على إنشاء مركز للتدريب العدلي ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة العدل يسمى "مركز التدريب العدلي" للإسهام في رفع كفاية وتأهيل القضاة وكتاب العدل وكتاب الضبط ومحضري الخصوم وأعضاء هيئة النظر وغيرهم من مساعدي واعوان القضاة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٣/٣ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٥/٢هـ بالموافقة على إلزام جميع المتقدمين للحصول على تأشيرة دخول إلى المملكة ومرافقيهم بغرض الزيارة أو تمديداتها أو بغرض المرور بتقديم شهادة تأمين سارية المفعول داخل المملكة تغطي الحالات المرضية وحالات الطوارئ الإسعافية والإخلاء الطبي، ويستثنى من ذلك الحجاج والمعتمرين والقادمون لغرض العلاج وحاملو الجوازات الدبلوماسية والخاصة والعادية، والزائرون للممثلات والمنظمات الدولية بصفة دبلوماسية وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وضيوف الدولة ومن في حكمهم. وتوعية المواطنين الراغبين في السفر للخارج بأهمية الحصول على تأمين صحي ساري المفعول في الدولة المراد السفر إليها يغطي الحالات الصحية الطارئة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٣ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٥/٩هـ بالموافقة على قواعد وإجراءات عمل لجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٣ / ٢٠١٤م الموافق ١٤٣٥/٥/٢٣هـ بالموافقة على الترخيص بتأسيس الشركة العربية السعودية للاستثمارات الصناعية (شركة مساهمة سعودية).